تأملات في قضايا المواطن

متغيرات اجتماعية تعيد (الفقر) المشكلة القديمة إلى الساحة

د. الحيزان: الفقر حالة مرضية عارضة يمكن أن تزول متى ما توفر التشخيص الصحيح

تحقيق - بارعة إبراهيم، وأمل الحسين:

■ تشيد الدراسات أن متوسط دخل الفرد السعودي انخفض في عام ٢٠٠١ إلى سبعة آلاف وخمسمائة دولار سنوياً، مقابل ثمانية وعشرين ألف دولار سنوياً في بداية الثمانينات.

ويتأمل هذه الدراسة تتضح الفجوة الاقتصادية الكبيرة والتي حصلت خلال الأعوام الماضية وخلقت تغييرات مباشرة على المجتمع، بحيث أصبحنا نلمس تحولا أفرز مشاكل عدة كان في مقدمتها الفقر والذي شكل خلال بضع سنوات أمراً ملموساً يستدعي الانتباه ويتطلب تحركاً حتمياً للنظر به من جميع أوجهه.

وهو ما حرصت عليه الدولة مؤخراً بعد صدور الأوامر السامية من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بضرورة مضاعفة الجهود ووضع الخطط والاستراتيجيات لمكافحة الفقر.

وفي الواقع فإن هذه القرارات تعكس حرص حكومتنا الرشيدة على معالجة قضايا المواطن وضمان احتياجاته.

ولتلمس مدى جهود الدولة والجهات الرسمية في مجال للسيطرة على الفقر ومكافحته، قامت «الرياض» بعمل هذا التحقيق والذي ركزنا خلاله على الجهات المتصلة بهذه القضية.

❖ وكانت البداية مع الدكتور عبدالإله بن إبراهيم الحيزان المدير العام لجمعية البر الخيرية والذي حدثنا عن أشكال الدعم التي تقدمها الدولة لجمعية البر فقال: تقدم حكومة خادم الحرمين الشريفين الدعم والرعاية للجمعيات والمؤسسات الخيرية بالمملكة ومنها جمعية البر بالرياض، فهناك ما يرد إلى الجمعية من تبرعات نقدية من أصحاب السمو الملكي الأمراء ورجالات الدولة والوزراء ورجال الأعمال والمحسنين، كما تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إعانة سنوية لمناشط وأعمال جمعية البر بالرياض، وتتلقى الجمعية كذلك دعماً سنوياً من صدقة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - بمقدار خمسة ملايين سنوياً.

وتساهم أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في تسهيل الإجراءات وتيسير أعمال الجمعية. وتتعاون هذه المؤسسات والهيئات الحكومية في دعم مناشط الجمعية ومشاريعها المختلفة، ويساهم صندوق تنمية الموارد البشرية في توظيف الشباب السعودي بالجمعية وفروعها ومشاريعها المختلفة.

واستطرد الدكتور الحيزان حديثه بقوله: الجمعية والحمد لله تتلقى دعماً معنوياً متواصلاً بالإضافة إلى الدعم المادي الذي تتلقاه، ويرجع ذلك إلى الثقة الغالية التي نتمتع بها برعاية وتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس إدارة جمعية البر بالرياض.

وعن الدور الذي تتبعه الجمعية لمكافحة الفقر يقول الدكتور الحيزان: تقوم فلسفة العمل في الجمعية لمكافحة الفقر على اعتبار أن الفقر مثله مثل المرض حالة عارضة يمكن أن تزول متى ما توفر التشخيص الصحيح، والدواء الناجح والرعاية المستدامة، لذا فإن الجمعية تكافح الفقر عن طريق الاهتمام بمجموعة من الأمور فنحن نتبع كل حالات الفقر في مدينة الرياض وتسجيل جميع الأسر المحتاجة والفقيرة داخل المدينة من خلال فروع الجمعية العشرة، وثم نقدم كافة الإعانات الإغاثية لهذه الأسر، وهذه الإعانات أما إعانات غذائية شهرية أو مساعدات عينية للوفاء باحتياجات الأسر، أو مساعدات مالية سنوية، أو مساعدات طارئة في المواسم الخيرية بالإضافة إلى المساعدات الخاصة بسداد الإيجارات أو فواتير الخدمات المختلفة.

التدريب أولاً

كما وتقوم الجمعية بتجريب أبناء الأسر من الذكور والإناث وتأهيلهم للعمل في المجال المهني والحرفي أو العمل في المؤسسات الحكومية والأهلية وذلك عبر التنسيق والتعاون مع المراكز والمعاهد والمؤسسات التدريبية المتخصصة. وقد أنشأت الجمعية مركزاً للتدريب والإنتاج الحرفي في مجالات التجارة والكهرباء والأعمال الفنية المختلفة، بالإضافة إلى إنشائنا لمعهد (حياة) لتدريب الفتيات على الأعمال النسوية من الخياطة والتفصيل ودورات التجميل، ودورات الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية وغيرها من الدورات.

وتهتم الجمعية بتسيير انخراط أبناء الأسر المحتاجة في الدورات التدريبية وتوفير وظائف لهم بالتنسيق مع الغرفة التجارية بالرياض وبعض المعاهد والمراكز المتخصصة.

دور جمعية الوفاء

وعن دور جمعية الوفاء الخيرية النسائية في مكافحة الفقر حدثتنا الاخصائية الاجتماعية الأستاذة هند الدوس فقالت: تتلقى الجمعية إعانة سنوية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأحياناً يرفق معها إعانة عينية وهي مبلغ يضاف إلى الإعانة السنوية لتأمين بعض متطلبات البحث الاجتماعي.

وتقوم الجمعية بعدة أدوار تهدف لمكافحة الفقر، حيث تستقبل الأسر المحتاجة في الجمعية ونعمل بحثا متكاملا ودراسة وافية لأوضاعهم لتقصي المصداقية ومدى الحاجة ومن ثم الوقوف على المشاكل التي تواجههم، ثم وضع الخطط ولتوصيل الخدمة المناسبة حسب ظروف كل فئة ومدى حاجاتها وتتمثل الخدمات التي تقوم بها الجمعية بتقديم المساعدات العينية الدورية كل ثلاثة شهور، تصرف لجميع حالات الجمعية بالإضافة إلى الصرف اليومي وهو ما يرد إلى الجمعية يومياً.

وتقديم المساعدات المالية سواء الشهرية أو المقطوعة أو المساعدات بصرف نصف قيمة الإيجار، أو شراء المنازل لبعض الحالات، واستكمالاً للخدمات الاجتماعية فقد تبنت الجمعية مشروع كفالة اليتيم كما تقوم بصرف أجهزة كهربائية وفرش منازل وتسديد فواتير وقد قمنا بإسكان بعض الحالات في مشاريع الإسكان التابعة للجمعية.

وتكمل الأستاذة هند حديثها بقولها: ولا تقتصر المساعدات التي تقدمها الجمعية على الخدمات المادية فقط بل تقوم بادوار أخرى من خلال ما توصلت إليه من المام بأسباب الفقر فهذه الأسباب لا تنتهي ولا يمكن القضاء عليها بالخدمات المادية فقط بل تقوم الجمعية بدور كبير في توعية وتثقيف الأسر بأهمية العلم والعمل وذلك من خلال ما لوحظ من تأثير الجهل على أغلب الحالات بحيث ينعدم التخطيط السليم لحياتهم المعيشية فتقوم الجمعية بالضغط على الأسر لتعليم أبنائهم وقد قمنا بالجمعية بالحاق بعض هؤلاء الأبناء بدورات حاسب آلي ومن ثم نقوم بالمساعدة في توفير وظائف تناسبهم سواء داخل الجمعية أو خارجها مما يساهم في تحسين أوضاعهم.

كما ونقوم بعمل محاضرات توعوية وإرشادية وبشكل مستمر، ونطلق بعض المشاريع لبعض الأسر وذلك لتحسين دخلهم والاعتماد على مصادر أخرى في الدخل، ونقوم كذلك بمساعدة الأسر في التسجيل في الضمان الاجتماعي ونخاطب الجهات الحكومية لتذليل الصعوبات التي تواجههم.

> **هند الدوس: الأسباب لا تنتهي ولا بد من التوعية والتثقيف للأسر**

النهضة والدعم

وعن الخدمات التي تقدمها جمعية النهضة الخيرية النسائية ومصادر الدخل التي تعتمد عليها حدثتنا الاخصائية الاجتماعية الأستاذة هالة السعدان. وأشارت إلى أن الجمعية تتلقى دعماً مادياً وفنياً من الدولة، المادي يتمثل بالإعانة السنوية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أما الفني فهو عن طريق انتخاب بعض الموظفات من الوزارة للعمل في الجمعية، كما أن وزارة الصحة تقدم اعانية فنية عن طريق انتداب كامل الكادر الوظيفي لمركز النهضة للتوعية الصحية.

أما عن دور الجمعية فتقول: تعمل الجمعية على رفع وتحسين مستوى الأسر الفقيرة من خلال تقديم البرامج والأنشطة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتأهيلية، وتتركز المساعدات المادية للأسر المحتاجة في شراء المنازل لهم، وترميم المنازل، ودفع الإيجارات، والتأثيث بالإضافة للمساعدات المقطوعة، وتسديد الديون، والرواتب التي تصرف شهرياً لبعض الأسر حسب عدد أفرادها وتركز الجمعية على عملية تأهيل الأفراد القادرين والقادرات داخل هذه الأسرة على العمل لمنحهم الاستقلالية المادية لكي يستطيعوا أن يعتمدوا على أنفسهم.

> **هالة السعدان: المتغيرات الاجتماعية ساهمت في زيادة الفقر**

صعوبات نسائية

وفي ما يتعلق بأهم الصعوبات التي تواجهها الجمعيات النسائية وتعيق عملها أو تحد منه تحدثت الاخصائية الاجتماعية بجمعية الوفاء الخيرية النسائية الأستاذة مها الفايز فقالت: تواجه الجمعيات عددا من المشاكل والصعوبات قد يكون لها تأثير سلبي عليها مثل الأعداد الكبيرة والمتزايدة للمتقدمين لطلب المساعدة، واخفاء بعض المعلومات الأساسية من قبل الحالات والتلاعب. وقلة الموارد التي ترد للجمعية، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الجمعيات النسائية والجمعيات الأخرى مما يؤدي إلى الازدواجية في الخدمات والاعتماد على الجهود الذاتية وأقصد بها قيام بعض الأسر الغنية بالمساعدة بشكل عشوائي لا يقوم على أي دراسة لوضع الأسر المحتاجة، فقد تكون هذه الأسر مسجلة بالجمعية مما يؤدي إلى الحصول على خدمات إضافية لا تحتاجها الأسرة ويكون هناك من هم أحوج للمساعدة منها لذا ندعو أهل الخير إلى أهمية دعم الجمعيات والاتصال بالجمعية لكي تقوم بتوصيل الخدمات على ضوء خطط مدروسة اعتمدت التحري والدقة، كما اننا نلمس نوعا من الجهل من قبل الكثيرين بأهمية الخدمات التي تقدمها الجمعيات، ويتضح ذلك من خلال تقديم المساعدات التي يتم الإعلان ويفتح أبواب التبرع ومن خلال الأسواق الخيرية حيث يلاحظ قلة الحضور وخاصة من قبل سيدات الأعمال.

وأقرت الأستاذة هالة السعدان، الاخصائية الاجتماعية بجمعية النهضة النسائية الخيري ونوهت كذلك إلى صعوبات أخرى أهمها تقلص الموارد المالية وانخفاضها مقارنة بنمو الاحتياجات والمتطلبات للعمل الاجتماعي المنظم، وقلة الخبرات في مجال العمل الاجتماعي وعدم إمكانية الاستعانة بالخبرات الدولية والتي سبقت المملكة في هذا المجال.

الإعلام والفقر

وقد أكد الدكتور تركي العيار الأستاذ المساعد بقسم الإعلام جامعة الملك سعود والمشرف على صحيفة رسالة الجامعة على دور الإعلام في مكافحة الفقر فقال: لا شك فإن للإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية دورا حيويا ومهما في مكافحة الفقر، وذلك يتضح جلياً من خلال مهامه التعليمية والتثقيفية والتوعوية التي تقدم بمختلف الأشكال والأساليب فالإعلام يستطيع أن يساهم عبر البرامج المعدة وفق دراسة عملية وخطة منظمة في تنوير الجمهور بالأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفقر، وتقديم الوسائل الكفيلة بالقضاء عليه أو على الأقل الحد منه، كالاهتمام بالتعليم واستغلال الإمكانات والقدرات الذاتية للفرد في شتى مجالات العمل، وغرس قيمة حب العمل في الأذهان، والحث على تطوير المهارات وإعادة التأهيل بالإضافة إلى ترشيد الانفاق والعمل على استثمار الإمكانات المادية في تنويع مصادر الدخل والادخار، وفي كل الأحوال يجب أن يقدم الإعلام برامج متنوعة ومتعددة تتلاءم مع خصائص كل شريحة من شرائح المجتمع لتحقيق الاستيعاب والتأثير المنشود.

صندوق معالجة الفقر

وشرح لنا الدكتور عبدالإله المؤيد مدير عام فريق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر فكرة إنشاء صندوق للفقر بقوله: جاءت هذه الفكرة امتداداً لاهتمام قيادة هذا البلد وفقها الله بالفقراء والمحتاجين، خاصة وانه بالرغم من قيام الجهات الرسمية والشعبية مثل الضمان الاجتماعي وجمعية البر وغيرها دور كبير في مساعدة الفقراء إلا أن وضع الفقراء يتطلب معالجة جذرية ودائمة وليس فقط معالجة آنية، من هنا جاءت فكرة الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر حيث أمر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء - يحفظه الله - بتشكيل فريق عمل لوضع استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر برئاسة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور علي النملة وعضوية ممثلين لعدد من الأجهزة الحكومية ورجال الأعمال والجمعيات الخيرية وأساتذة الجامعات.

وفي ما يتعلق بالارتباط بين صندوق الفقر والاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر يضيف الدكتور المؤيد: هناك فرق بين الجهتين فصندوق الفقر أنشئ بهدف مساعدة الفقراء والمعوزين في مختلف مناطق المملكة وفق برنامج خاص يتمثل في تقديم مساعدات مادية أو عينية شأنه من شأن العديد من الهيئات والمؤسسات الخيرية المعنية بالفقراء.

أما الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر فتعنى بوضع حل شامل لمعالجة مشكلة الفقر بالمملكة وفق رؤية استراتيجية علمية شاملة تتضمن خططاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تعالج أسباب الفقر وتضيف دائرته وفق برامج مختلفة، وتحدد الأدوار المختلفة للأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة وغيرها من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالفقراء.

ومنذ أن صدر التكليف الكريم من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز تم تشكيل فريق عمل برئاسة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية وهذا الفريق بمثابة اللجنة الإشرافية العليا للاستراتيجية وقد عقد العديد من الاجتماعات والتي نتج عنها تشكيل فرق عمل رئيسية مناط بها القيام بمسح شامل لتحديد خط الفقر ومناطقه والتوزيع الجغرافي للفقراء في المملكة، وخصائص ومسببات الفقر وطرق القضاء عليها، ويشرف على هذه الدراسات متخصصون أكاديميون من مختلف الجامعات في المملكة، وسيتم جمع كافة المعلومات المتوفرة عن هذا الموضوع لدى الجهات المختلفة ومن ذلك حصر الجهات والهيئات الرسمية والشعبية التي تقوم بدور في مجال مساعدة الفقراء ثم يتم بعد ذلك إعداد تصور شامل عن الاستراتيجيات الخاصة بهذا الموضوع.

ومضى الدكتور المؤيد بالقول: مما لا شك فيه فهذه المبادرة هامة ونبيلة وهي بمثابة البداية الصحيحة لمعالجة الفقر فما تقوم به الجهات التي تقدم مساعداتها للفقراء هو معالجة وقتية يمكن اعتبارها برامج محدودة العلاج، إلا أن مشكلة الفقر لا تعالج بمجرد تقديم المساعدة ولكن يحتاج الأمر إلى دراسة شاملة للفقر من حيث طرق الوقاية والعلاج وهو ما تسعى إليه الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، ونطمح إن شاء الله أن تكون الاستراتيجية هي الحل الأمثل لمعالجة الفقر في المملكة.

ومن منطلق المقولة التي تقول (الحكمة ضالة المؤمن) فإن فريق العمل قام بدراسة واسعة لعدد من التجارب الدولية والتقى بعدد من الخبراء في هذا المجال وتمت مناقشة أسس وضع الاستراتيجية وخطواتها بل وتم تكوين نواة مكتبة متكاملة لهذا الغرض، ولكن الأمر المؤكد والذي يوصي به دائماً خبراء الاستراتيجية هو ضرورة الاعتماد على الكفاءات الوطنية في وضع الاستراتيجية واشراك القاعدة العريضة من شرائح المجتمع ومؤسساته المختلفة، والحمد لله فقد وفقنا بنخبة من أبناء البلد ذوي الكفاءات العالية وبالتالي فهم الركيزة الأساسية لوضع الاستراتيجية ونطمح بمشيئة الله أن تكلل جهودهم بعمل مميز قابل للتنفيذ.

> **د. العيار: يستطيع الإعلام أن يساهم**

مستجدات

وعن أهم المستجدات والمتغيرات الاجتماعية والتي ساهمت في زيادة الفقر في المجتمع يقول الدكتور عبدالإله الحيزان: هناك عدة عوامل ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر وظهورها وانتشارها كان من أهمها الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، واتساع الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ازدياد العدد السكاني مع القصور في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، وارتفاع معدل البطالة، وعدم توفر فرص العمل للراغبين واعتماد كثير من المؤسسات والهيئات والشركات الأهلية على العمالة الوافدة مما يفوت الفرصة على أبناء الوطن كذلك ندرة وجود برامج إعلامية متميزة أو مراكز اجتماعية عالية المستوى توجه الأسرة اجتماعياً وتساهم في توعيتهم وترشيد متطلباتهم للحياة.

أما الاخصائية هالة السعدان فقالت: من وجهة نظري فإن ازدياد عدد المواليد والتضخم في الدخل القومي وكذلك الأعداد الكبيرة من الخريجين وعدم وجود فرص وظيفية متاحة هي من أهم الأسباب لانتشار الفقر في البلاد بالإضافة للقصور الواضح في توافق البرامج العقلية مع متطلبات سوق العمل الأهلية، وكذلك عدم حدوث تغير في سلم الرواتب منذ سنوات طويلة، الأمر الذي يجعل الدخل الشهري أقل من المتطلبات الأسرية اليومية.

وأكدت الاخصائية الاجتماعية بجمعية الوفاء الخيرية النسائية الأستاذة الجازي السبيعي، إلى أن ضعف الروابط الاجتماعية هي احد العوامل الرئيسية التي كان من شأنها زيادة الفقر وقالت: أصبحنا في زمان لا يعرف القريب قريبه ولا يهتم الجار بجاره كما أن الحياة متطلباتها زادت وارتفعت الأسعار وأصبح هناك تركيز واهتمام بالكماليات وزادت أسعار الكهرباء والبنزين والهاتف، وأصبحنا نلمس تغيراً في سوق العمل ومتطلباته التأهيلية فكثير من أبناء المجتمع لم يستطيعوا مجاراة متطلبات التنمية الاقتصادية والتي تسير بخطى أسرع من التنمية الاجتماعية مما أثر سلباً على الكثير بحيث لم يستطيعوا الحصول على التأهيل اللازم والذي يتطلب مهارات وكفاءات علمية، وهذا كان لتدني المستوى التعليمي بين الطبقات الدنيا في المجتمع أثر كذلك، ومن ذلك ارتفاع معدلات التسرب الدراسي بين الأبناء، والاعتماد على العمال الأجنبية لأن رواتبهم أقل في حين تترك الكوادر السعودية، وارتفاع أسعار العقار مما جعل هناك صعوبة في التملك والاستغناء عن الإيجار، وكثرة الديون وشركات التقسيط واغراءات تقسيط السيارات، وتطور الأسواق والدعاية وشدة الاغراءات في وسائل الإعلام والدعاية التلفزيونية وظهور أجهزة الاتصال والانترنت، كلها متغيرات ساهمت في زيادة الفقر بحيث ان الفقير يحاول مواكبة المجتمع في الحصول على هذه الاغراءات والكماليات ويسعى إلى الدين والسلف بدون تفكير رغم عدم وجود ما يكفيه لسد متطلبات المعيشة، وكذلك التقصير في تقديم الخدمات من قبل قطاعات الدولة يؤدي بالفرد إلى اللجوء إلى الخدمات الخاصة ويكون هناك استغلال في ارتفاع الفواتير، وتفضيل القطاع الخاص للأجنبي بحجة ارتفاع الكفاءة وقلة الراتب.

خطط مطلوبة

ثم التقينا بالأستاذة هدى العولة الاخصائية الاجتماعية بجمعية الوفاء والتي تناولت أهم الخطط المطلوبة للقضاء على الفقر بقولها: قد لا تتوفر الخطط التي تحتاجها البلاد للقضاء على الفقر إلا من خلال مساعدة ودعم رجال الأعمال والبنوك والشركات، وتكاتف الدولة في إنشاء مساكن للأسر الفقيرة وحدات سكنية، فعندما يتم القضاء على مشكلة أعباء الإيجار يتم القضاء بنسبة كبيرة على الفقر والمشاكل التي تواجه الأسر المحتاجة ويمكن تفعيل صندوق التنمية، ويجب مناشدة الجهات المختصة في التعليم وذوي التخصص والعلماء لضرورة زيادة النصح والإرشاد وعمل الدروس والمحاضرات من خلال وسائل الإعلام للقضاء على الجهل حيث إن الجهل هو السبب الرئيسي في حدوث الفقر، وعمل حملات تبرع لصالح المحتاجين داخل المملكة، ومحاولة ايجاد فرص عمل ووظائف للتصدي للبطالة واطلاق مشاريع صغيرة للأسر الفقيرة، والتركيز على التأهيل وذلك من خلال الحاق أفراد الأسرة بدورات سواء للأبناء أو للاباء ويجب أن يكون هناك تأثير على القطاع الخاص لتوظيف أفراد الأسر وعدم الاعتماد على العمالة الأجنبية.

> **د. المؤيد: درسنا عدداً من التجارب الدولية**

وأردفت العولة حديثها: هذا ومن الضروري النظر في زيادة رواتب التقاعد، ومناشدة الضمان الاجتماعي في تعديل بعض القوانين وذلك بزيادة المساعدات التي تصرف من قبلهم وضرورة مساعدة الفئات التي لم يتم مساعدتها، والبحث والتركيز على برامج ومهن تنفع أفراد المجتمع وتقوم بزيادة الدخل المناسب للأفراد وذلك من خلال فتح التخصصات والبرامج المهنية ودورات تعليم الأفراد لاكتساب المهن المناسبة، والدعوة باستمرار للوقوف ومساندة الجمعيات من قبل أهل الخير..

أما الدكتور تركي العيار فيقول.. إن مكافحة الفقر لا تتم بالأماني وبعصا سحرية بل تحتاج إلى تعاون وتضافر جهود كثيرة من المؤسسات الحكومية والأهلية وتضافر جهود القطاعات الاقتصادية والإعلامية والتعليمية والثقافية والتنسيق فيما بينهما لتحقيق الهدف المنشود.

والإعلام كما هو معروف ليس جهة حكومية تنفيذية يستطيع أن يصدر قراراً أو يتخذ اجراءات إدارية لمكافحة الفقر بل الإعلام وسيلة بمساندة الجهات المعنية يسعى جاهداً للقضاء على الفقر وهو بالتأكيد وسيلة فعالة ومهمة إذا استغل استغلالاً مدروساً واعدت برامج للمكافحة وفق خطة استراتيجية علمية منظمة.

وأنا أرى أن أولى الخطوات المهمة في مكافحة الفقر هو تشكيل لجنة وطنية على مستوى رفيع من مختلف الجهات الحكومية تعمل على وضع استراتيجية بعد تنفيذها، كذلك فلا بد من تفعيل دور التكافل الاجتماعي كقيمة دينية واجتماعية من باب التعاون على البر.

وطالما الشيء بالشيء يذكر أود ان اشيد في هذه المناسبة بجهود صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في مكافحة الفقر من خلال اصدار قرار انشاء صندوق الفقراء، وهذه مبادرة يشكر عليها سموه الكريم، جعلها الله في ميزان حسناته.

اما الأستاذة هالة السعدان فتقول.. في رأيي ان من أهم الأشياء التي يجب عملها للقضاء على الفقر هو عمل مسح ميداني شامل لجميع الأسر خصوصاً التي تعيش في المناطق الشعبية وذوات الدخل المحدود.. ومن الضروري عمل زيارات ميدانية للمدارس للكشف من خلالها عن بعض الطالبات أو الطلبة المحتاجين، وتضافر الجهود بين جميع الأجهزة المعنية كوزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وقد اضاف الدكتور عبدالإله الحيزان في موضوع الخطط المطلوبة للقضاء على الفقر فقال.. لمكافحة الفقر بطريقة منظمة يجب تحديد مستوى الفقر في المملكة وخط الفقر لكل مدينة ومنطقة داخل المملكة، ووضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى لتفعيل العمل الخيري واعطاء الثقة به للمساهمة في مكافحة الفقر عبر جمعيات ومؤسسات العمل الخيري المختلفة، ووضع آلية مناسبة تتبناها جميع المؤسسات والجمعيات الخيرية للعمل التطوعي وتحفيز جميع القطاعات في المجتمع للمساهمة في ذلك والتنسيق بين مختلف المؤسسات والجمعيات الخيرية في المنطقة الواحدة للعمل ضمن خطة واستراتيجية موحدة لمكافحة الفقر في المنطقة.

وعلينا معالجة اسباب الفقر من جذورها هذا ما اضافه الدكتور الحيزان واكمل حديثه بقوله.. وفي سبيل ذلك يجب توطين الخدمات المختلفة من الاحتياجات الصحية والأمنية والتعليمية وغيرها في كل محافظة ومنطقة من مناطق المملكة، ويجب طرح حملات اعلامية متميزة في موضوع مكافحة الفقر، واقامة المنتديات وورش العمل والمؤتمرات المختلفة من خلال شعار «لا للكسل نعم للعمل، لا للفقر نعم للكفاية والغنى».. الخ ومن الهام فعلا تفعيل روح التكافل الاجتماعي في المجتمع وتفعيل دور المراكز الاجتماعية ومراكز الأحياء، وتوجيه رؤوس الأموال لمكافحة الفقر عبر الإعانات المالية من الزكوات والتبرعات، وأخيراً توفير ارشيف معلومات واف ببيانات عن الفقر والفقراء بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بذلك..

د. عبدالإله الحيزان

د. تركي العيار

د. عبدالإله المؤيد

عميد كلية الآداب لـ «الرياض»:

المجتمع السعودي يعيش مناخاً مناسباً للحوار الوطني

حوار - علي الشثري:

■ دعا الأستاذ الدكتور رشود بن محمد الخريف عميد كلية الآداب بجامعة الملك سعود إلى ضرورة العناية بالدراسات المستقبلية الواقعية البعيدة عن العاطفة فكثير من التحليلات التي نقرأها ونسمعها في وسائل الإعلام تسعى بحسن نية إلى تخدير المجتمع بالاحلام الوردية والأماني الحلوة التي لا تستند على ارضية خصبة.

وقال في حديث لـ «الرياض»، إن المجتمع السعودي يعيش في الوقت الحاضر مناخاً مناسباً للحوار الوطني لإحساس الناس والقيادة بأهمية تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة تماسكها.

وأضاف قائلا: لا شك بأن التغيرات الاجتماعية آتية والرياح عاتية ولكن ينبغي أن نتعامل بحكمة مبنية على دراسات وتخطيط.

وفيما يلي نص الحوار:

❖ كيف ترون مناسبة اليوم الوطني في ظل المتغيرات الاجتماعية؟

- يسرني أن أقدم التهاني المخلصة لجميع أبناء الوطن بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلادنا (المملكة العربية السعودية). ففي هذا اليوم المبارك، لابد لنا أن نتذكر ماضينا التليد وحاضرنا المجيد الذي نزهو به لما يحمل من مضامين مهمة، وانجازات حضارية عظيمة، تدعو إلى الفخر والاعتزاز. وينبغي أن نتذكر دائماً وخصوصاً في هذا اليوم قصة كفاح - المغفور له بإذن الله - الملك عبدالعزيز الذي وحد البلاد وأسس هذا الكيان القوي المتماسك على الرغم من ترامي أطرافه وتباعد أقاليمه. وينبغي أن نتذكر النعم الكثيرة على هذه البلاد وأن نقدر المنجزات التي تحققت بتوفيق الله، وعلى رأسها الأمن والنهضة الاقتصادية والتطور الاجتماعي وتحسن مستويات المعيشة والصحة، وأن نتذكر أننا في حاجة لتحقيق المزيد والمزيد. في كل عام نحتفل بذكرى اليوم الوطني نجد الكثير من الانجازات الجديدة التي تتحقق في كل عام. ولعل إنشاء «مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني» يُعد أحد المنجزات الجديرة بالاهتمام والداعية للتقدير التي تمد الجسور بين مختلف الاتجاهات الفكرية المذاهب والاجتهادات لاستثمارها في تحقيق مصالح الوطن. أدعو الله سبحانه وتعالى أن يديم نعمة الإسلام ونعمة الأمن والسلام ليعم الخير ويستمر العطاء.

❖ ما هي تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على المجتمع السعودي؟

- لا اعتقد أن هناك دولة لم تتأثر بتداعيات أحداث سبتمبر بشكل أو بآخر. فبعد هذه الأحداث، فتحت صفحة جديدة في تاريخي العالم. أعلنت أمريكا عن زعامتها على العالم، وبدأت تمارسها طوعاً أو بالقوة، وبالتالي تغير وجه أمريكا الذي تطل به على العالم، ذلك الوجه الإنساني المنادي بحقوق الإنسان الذي أسهم الرئيس الأمريكي كارتر في رسم ملامحه، بعد هذه الأحداث أزاحت الولايات المتحدة القناع عن وجهها الحقيقي، وبدأت تمارس سلوكيات أبعد ما تكون عن الديموقراطية التي تنادي بها، وتفرضها على الدول الأخرى بروح غير ديموقراطية! فتداعيات ١١ سبتمبر امتزجت مع عمليات كانت تتشكل وتأخذ مجراها في العالم ألا وهي «النظام العالمي الجديد والعولمة، التي على الرغم من قدمها كفكرة وعملية تغيير اجتماعية عالمية، إلا أنها - في هذه الأيام - تأخذ شكلاً جديداً وتسير بسرعة كبيرة، جعلت الناس يتحدثون عنها، بل أصبحت هماً من هموم الناس في كل بقاع العالم راح ضحيتها بعض الأرواح.

والمملكة العربية السعودية لا تعيش بمنأى عن الأحداث العالمية، بل أنها أبتليت بنصيب كبير من تداعياتها، كان نتيجتها حملات إعلامية لا تكاد تهدأ، ما تلبث أن تهدأ الواحدة حتى تثار أخرى. ولا تهدف هذه الحملات إلا للنيل من المجتمعات الإسلامية والعربية، وعلى رأسها المملكة. لذلك أعتقد أن الحكمة مطلوبة في كل الأحوال، وخاصة في مثل هذه الأزمات التي يمر بها العالم. والمثل العربي يقول: «لا تكن صلباً فتكسر، ولا ليناً فتعصر». والوقت الحاضر هو زمن التكتلات الاقليمية لأن دولة واحدة لا تستطيع - وإن أرادت - وإن تقف وتبلور موقفاً مؤثراً على سير الأحداث في العالم. ولكن المرء يتساءل: أيمكن للدول العربية أن تبلور موقفاً موحداً ومؤثراً؟!

> **يجب العناية بالدراسات المستقبلية الواقعية البعيدة عن العاطفة**

❖ ما أبرز التغيرات الاجتماعية في المجتمع خلال الثلاث سنوات الماضية؟

- أولاً لا بد من القول أن التغير سمة مطلوبة وإيجابية في معظم الأحوال، وينبغي ألا ينظر إليها - دائماً - بسلبية، فالمجتمعات التي لا تتمتع بالتغير والتطور والديناميكية تموت وتفنى. والمجتمعات التي تقنع بأوضاعها الراهنة لا تستطيع - فيما بعد - اللحاق بقطار التغير السريع الذي لا ينتظر المترددين. شهد المجتمع العربي السعودي تغيراً لافتاً للأنظار قبل أحداث سبتمبر وبعدها من حيث التغير الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي. ولكن رياح التغير والعولمة أصبحت عاتية، خاصة بعد أحداث سبتمبر! وأحداث سبتمبر أعطت الولايات المتحدة الذريعة للتدخل في أي مكان من العالم. وعزز ذلك تسلمها زعامة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وبروز القطب الواحد. ولا اعتقد أن الانغلاق عن العالم يقع في مصلحة أي دولة، خاصة في هذا العصر الذي حول العالم إلى قرية صغيرة. وعوداً إلى سؤالك، اعتقد أنه من الصعوبة بمكان رصد التغيرات وربطها باحداث سبتمبر. فقد شهد المجتمع السعودي تغيرات اجتماعية ترتبط بالجو العام لتغير في العالم شأنها في ذلك شأن كثير من دول العالم. فدخول كثير من التقنيات أحداث تغيرات نراها واضحة من خلال بعض السلوكيات، وخاصة بين الشباب. فالانفتاح من خلال شبكة الانترنت، وانتشار المقاهي والمطاعم الأجنبية، وقبول الملابس الأجنبية (غير العربية) لدى فئة الشباب تُعد من مظاهر للتغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السعودي. ومن المتوقع أن يشهد المجتمع كثيراً من التغيرات الاجتماعية، خاصة لدى فئات الأطفال والشباب والمرأة. ولا ينبغي ألا تكون مفاجئة لنا! وحيال ذلك، لا بد من إعداد العدة لتحصين الناشئة والشباب وكافة أفراد المجتمع بالقيم الإسلامية السمحة والتقاليد العربية الأصيلة، ولا يمكن تحقيق ذلك بالكلام، وإنما نحن في حاجة إلى طرح البدائل المناسبة في مجالات الثقافة والترفيه والترويح والسياحة.

د. رشود بن محمد الخريف

■ القراءة المستقبلية للمجتمع السعودي في ظل تزايد الأحداث ومكافحة الارهاب والدعوة الى الحوار والوحدة الوطنية؟

- بذلت المملكة جهوداً كبيرة في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن الوطني تشكر عليه، ليس خلال الفترة الراهنة فقط، بل منذ وقت مبكر جداً. وفي الوقت الحاضر يعيش المجتمع السعودي مناخاً مناسباً للحوار الوطني، لإحساس الناس والقيادة بأهمية تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة تماسكه. فالوحدة الوطنية مرتكز أساسي لسلامة المجتمع وتماسكه وصيانته ووقايته من تداعيات الأحداث والأخطار المتزايدة وفي الوقت نفسه، تعتمد صلابة الوحدة الوطنية على الحوار واحترام الآخر، الذي ينبغي أن يؤكد العدالة والمساواة. ولاشك ان مبادرة سمو الأمير عبدالله بإنشاء «مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني» خطوة حكيمة الى الأمام ستسهم - بإذن الله - في تعزيز الوحدة الوطنية، ومواكب